بموافقة 33 عضواً وامتناع 14 عن التصويت بعد سجال مع الحكومة حول سحب القانون

مجلس الأمة انتصر لـ«البدون»: تجنيس 4000 آلاف سنويا

■ المليفي: قضية البدون يجب أن تنتهي بالإجراءات السليمة وتكون الأولوية لموظفي النفط والعسكريين

علي الراشد مترئساً الجلسة الخاصة أمس

سمو رئيس الوزراء لدى وصوله الى الجلسة (تصوير: صالح محمد)

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

بعد مراوغة حكومية ومحاولات لرد قانون تجنيس «البدون» وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على المداولة الاولى على تجنيس 4000 من البدون سنويا، حيث صوت 33 عضوا بالموافقة على القانون من اصل الحضور وعددهم 47 عضوا فيما امتنع 14 عضوا عن التصويت.

وكانت الحكومة قد طالبت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي بسحب التقرير بشأن القانون واعادته الى اللجنة «لعدم تضمينه رأي الحكومة» الا ان الطلب لم يحظ بموافقة المجلس.

وأنجز مجلس الامة عددا من مشروعات القوانين بعد مناقشتها والتصويت عليها في مداولتيها الاولى والثانية، كان أبرزها موافقة المجلس على تعديل قانون البلدية بالنص على تصويب مصطلح من كون ميزانية البلدية مستقلة الى ملحقة.

وأقر المجلس قانون بالسماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية بالمداولتين الاولى والثانية وأحاله إلى الحكومة، كما وافق على ضم وكيل وزارة التعليم العالي الى عضوية المجلس الاعلى للتعليم العالي ومعهد امناء معهد الكويت للأبحاث العلمية والتطبيقي. وأقر المجلس تعديل على قانون الميزانية يعطي وزير المالية الحق في تعديل اي بند من بنود الميزانيات المستقلة، فيما طلبت اللجنة التشريعية سحب خمسة تقارير خاصة بها ومدرجة على جدول اعمال الجلسة الخاصة لمزيد من الدراسة ووافق المجلس.

وفي ذات السياق، وافق المجلس على طلب الحكومة ارجاع تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام قانون نظام قوة الشرطة الى اللجنة لمزيد من الدراسة، كما وافق على طلب الحكومة سحب تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن تعديل قانون المطبوعات والنشر، وفيما يخص قضية الجلسة الخاصة والمتعلقة بتصريحات الوزير والنائب السابق شعيب المويزري عن تجاوزات على المال العام، قدمت الحكومة تقريرا مفصلا عن كلام المويزري، نال رضا بعض النواب واعترضت عليه مجموعة اخرى، ووافق المجلس في النهاية على 3 توصيات حول ما اثاره المويزري وطالب باتخاذ اللازم تجاه ما ذكره وفق قانون محاكمة الوزراء، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

صفاء الهاشم أول امرأة تترأس جلسات مجلس الأمة

■ عاشور: تثبيت النص على تجنيس غير محددي الجنسية ضروري حتى لا يتم التلاعب في التجنيس

■ النجادة: بعد خروج المويزري على حكومته أتساءل: هل مازلنا نملك دولة حقا أم أننا أمام أطلال؟

■ دشتي: السماح للوافدين بالدراسة في مراكز الكبار يسبب خللاً في التركيبة السكانية ويتعارض مع قدرة «التربية»

■ العدوة: لماذا التأخير المتعمد في قانون ترقية الضباط؟ لا يجوز للحكومة طلب التأجيل في كل مشروع

■ الحجرف: التعليم ضرورة للجميع ويجب النظر في قبول غير المواطنين في مراكز الكبار مقابل رسوم

■ الزلزلة: لا بد من إتاحة الفرصة للجميع في التعليم بما يعكس الجانب الإنساني لأهل الكويت

■ معصومة: الفريق الحكومي وضع النقاط على الحروف وهو يمثل نموذجا رائعا للجلسة الخاصة

■ التميمي: الكل مسؤول عن الفساد.. لكن عفا الله عما سلف لنبدأ في غلق حنفية التجاوزات

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة الخاصة العلنية لمناقشة 14 تقريراً للجان البرلمانية وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون عذر او اخطار.

علي الراشد: هذه الجلسة خاصة لمناقشة تقارير اللجان المدرجة على جدول الأعمال ومناقشة كلام احد الوزراء السابقين في احدى القنوات الفضائية بتاريخ 2012/12/17 يدل على استشراء الفساد وهدر المال العام والتي تؤدي الى نتائج مخيفة وذلك في الهيئة العامة للاستثمار.

عدنان عبدالصمد: بعد استخدام الـC.D فمشاريع القوانين كانت تزيد على 100 بند ولم يوجد نظام بحث ونحتاج الى طباعة الكثير من الأوراق ارجو توفير نظام البحث.

1 - التقرير الاول: تقرير تعديل احكام قانون بلدية الكويت:

صالح عاشور: معظم القوانين المقدمة كلها تعديلات فاعتقد فتح باب النقاش ماراح نخلص، فارجو تحديد متحدث أو متحدثين حتى نلحق على النقاش.

علي الراشد: هذا يعتمد على القانون فهناك بعض القوانين تحتاج الى نقاش.

عبدالصمد: اسمحوا لي ان نناقش المواضيع التي تحتاج الى مناقشة.

عدنان المطوع «المقرر»: ما عندنا مانع ان تكون الميزانية ملحقة ونص المادة ان يكون للبلدية ميزانية ملحقة في موازنة الوزارات والجهات الحكومية.

موافقة

وجرى التصويت على المداولة الأولى لمشروع قانون بتعديل المادة 31 من القانون 5 لسنة 2005 في شان بلدية الكويت وجاءت نتيجة التصويت كالتالي:

موافقة 43، الحضور 43، موافقة على المداولة الأولى.

وجرى التصويت على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104 وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

موافقة 43، الحضور 43، موافقة ويحال إلى الحكومة.

2 - مشروع القانون بتعديل الفقرة الثالثة من المادة 3 من القانون رقم 3 لسنة 2006 في شان المطبوعات والنشر.

مشاري الحسيني «المقرر»: اللجنة اجتمعت اكثر من مرة لتعديل هذا القانون وتم الاتفاق ان هناك مشروعا متكاملا يشمل مواد جديدة منها النشر الالكتروني والاعلام الالكتروني والمدونات وتضمنها المشروع الجديد وهو موجود لدى القنوى والتشريع ولذلك نطلب سحبه إلى ان يأتي القانون الجديد.

الوزير نايف الحجرف

وزير الاعلام: بالنسبة للتعديل رقم 3 الحكومة قدمت مشروعا بتعديل جزئي لكن الآن هناك مشروع كامل لتقرير المرئيات الاعلامية وتغطية النشر الالكتروني فاطلب اعادة المشروع الحالي الى اللجنة الى ان يأتي مشروع الاعلام الموحد الجديد.

موافقة على سحب المشروع.

يعقوب الصانع: 5 تقارير سنسحب مشروع محاكمة الوزراء: قانون تنظيم القضاء، قانون الجزاء، تنظيم مهنة المحاماة، حالات الطعن بالتمييز واجراءاته.

3 - تقرير لجنة الميزانيات بتعديل المادة 44 من مرسوم 31 لسنة 1978 بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.

عدنان عبدالصمد: القانون ان هناك 3 انواع من الميزانيات الوزارات العامة مثل الصحة والتربية، وهناك ميزانيات تابعة مثل البنك المركزي، وهناك نوع ثالث ذات طابع اقتصادي لها مرونة ادارية لكن لا تقدم على اسس ادارية، ووزير المالية لا يستطيع تعديل اي بند من بنودها واتفقنا ان نعطيه صلاحية التعديل على الميزانيات المستقلة ملخص القانون إعطاء الوزير صلاحيات تعديل الميزانية بالنسبة للحسابات المستقلة.

الراشد: اذا كان هناك اجماع على القانون نجري الثلاثة تصويتات في تصويت واحد.

وجرى التصويت نداء بالاسم على القانون في مداولتيه الاولى والثانية.

موافقة 39، الحضور 39، موافقة ويحال الى الحكومة.

4 - مشروع القانون بضم وكيل وزارة التعليم العالي الى عضوية المجلس الاعلى للتعليم العالي ومعهد امناء معهد الكويت للابحاث العلمية ومجلس ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

مشاري الحسيني «المقرر»: من المهم وجود وكيل وزارة التعليم العالي في هذه الأماكن.

عدنان عبدالصمد: هناك خطأ مطبعي في الجدول المقارن ارجو تعديله وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى.

وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 38، موافقة 38، موافقة على المداولة الأولى.

5 - مشروع القانون بالسماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية.

مشاري الحسيني «المقرر»: التحاق غير الكويتيين في مراكز التعليم للكبار.

عبدالصمد: هذا القانون جميل ويتعلق في التعليم الالزامي او التعليم العام وكان المفترض ان يضاف هذا القانون لإحدى القانونين أما التعليم الالزامي او التعليم العام.

دشتي: هذا القانون يدل على الدفع بالتعليم ولكن هناك اكثر من مقترح للنظر في التركيبة السكانية في البلد؟ فيجب تأجيل هذا المقترح لوضع التصور الكامل للتركيبة السكانية، وعلى الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع الذي فتح مراكز تعليم للغير كويتيين «الوافدين» لأن هذا المشروع يتعارض مع قدرة وزارة التربية.

وزير التربية نايف الحجرف: هذا القانون لقد احيل منذ 2004 بهدف ضبط الجودة ومهم جدا ان يكون هناك تركيز على تلقي التعليم للجميع، فيجب ان يتم النظر لقبول غير المواطنين لمراكز تعليم الكبار مقابل رسوم تفرضها وزارة التربية ونتمنى التصويت عليه

يوسف الزلزلة

في تصويت واحد.

وجرى التصويت نداء بالاسم على القانون في مداولتيه الاولى والثانية.

موافقة 38، الحضور 38، موافقة ويحال الى الحكومة.

6 - تعديل قانون النظام السلكي الدبلوماسي والقنصلي.

عاشور «رئيس لجنة الشؤون الخارجية»: نود سحب المشروع لان الحكومة لديها تعديل على هذا المشروع، القانون الحكومي الذي تقدمت به.

عبدالصمد: هناك خطأ في الصرف بالرغم من الاهتمام الحكومي بالقانون.

موافقة المجلس على ارجاع القانون للجنة الشؤون الخارجية للتعديلات الحكومية التي سنقدمها.

7 - مشروع القانون بشان تعديل بعض احكام القانون نظام قوة الشرطة.

عسكر العنزي «رئيس لجنة الداخلية والدفاع»: هذا القانون يختص في ترقية الضباط.

رولا: الحكومة لديها تعديلات على القانون ونطلب التأجيل لتقديم التعديلات.

العنزي: هناك دفعة ظلمت في عملية الترقيات وهي الدفعة الثامنة.

رولا: الحكومة لديها تعديل.

عبدالصمد: هناك استثناء على القانون ترقية الضباط من ملازم الى ملازم اول الجامعية ويشمله الاستثناء وهي مادة واحدة فيجب التصويت عليه واحالته للحكومة خصوصا انه مشروع قانون تقدمت به الحكومة.

رولا: لدينا وجهات نظر وهناك مداولة اولى ووضع الملاحظات في عين الاعتبار.

الزلزلة: يجب اتاحة الفرصة للجميع من الجانب الانساني في التعليم الذي حث عليه نبينا الأكرم وبرسوم تحددها الوزارة يعكس الجانب الإنساني لأهل الكويت.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولتين الاولى والثاني والاستثناء من المادة 104 وكانت النتيجة: موافقة 38، الحضور 38، موافقة ويحال للحكومة.

6 - تعديل قانون النظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

عاشور «رئيس لجنة الشؤون الخارجية»: نود سحب المشروع لان الحكومة لديها تعديل على هذا المشروع، القانون الحكومي الذي تقدمت به.

عبدالصمد: هناك خطأ في الصرف بالرغم من الاهتمام الحكومي بالقانون.

موافقة المجلس على ارجاع القانون للجنة الشؤون الخارجية للتعديلات الحكومية التي سنقدمها.

7 - مشروع القانون بشان تعديل بعض احكام القانون نظام قوة الشرطة.

عسكر العنزي «رئيس لجنة الداخلية والدفاع»: هذا القانون يختص في ترقية الضباط.

رولا: الحكومة لديها تعديلات على القانون ونطلب التأجيل لتقديم التعديلات.

العنزي: هناك دفعة ظلمت في عملية الترقيات وهي الدفعة الثامنة.

رولا: الحكومة لديها تعديل.

عبدالصمد: هناك استثناء على القانون ترقية الضباط من ملازم الى ملازم اول الجامعية ويشمله الاستثناء وهي مادة واحدة فيجب التصويت عليه واحالته للحكومة خصوصا انه مشروع قانون تقدمت به الحكومة.

رولا: لدينا وجهات نظر وهناك